الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح القانون الرامي الى اضافة فقرة جديدة الى المادة ٤٤ من قانون العمل

بالإشارة الى الموضوع اعلاه نودعكم ربطاً اقتراح القانون الرامي الى اضافة فقرة جديدة الى المادة ٤٤ من قانون العمل الصادر بتاريخ ١٩٤٦/٩/٢٣، للتفضل بالاطلاع واعطائه المجرى القانوني اللازم.

بيروت في: ٢٠٢٥/٥/١٩

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

اقتراح القانون الرامي الى اضافة فقرة جديدة الى المادة ٤٤ من قانون العمل

الصادر بتاريخ ١٩٤٦/٩/٢٣

المادة الأولى: يضاف الى المادة ٤٤ من قانون العمل الصادر بتاريخ ١٩٤٦/٩/٢٣ فقرة جديدة بحيث تصبح على الشكل التالي:

المادة ٤٤: يجب ان يكون الحد الأدنى من الأجر كافيا ليسد حاجات الأجير الضرورية وحاجات عائلته على ان يؤخذ بعين الاعتبار نوع العمل ويجب أن لا يقل عن الحد الأدنى.

أما بالنسبة لأجور جميع الممرضات والممرضين بمختلف فئاتهم، فيجب ان لا يقل اجر أي منهم عن ثلاثة اضعاف الحد الأدنى للأجور.

المادة الثانية: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة

الاسباب الموجبة

لما كان قانون العمل قد صدر منذ ما يقارب الثمانون عام، ونص في المادة ٤٤ منه قد تناول مسالة الحد الادنى للأجور بنص واحد ساوى بين مختلف المهن.

ولما كانت مهنة التمريض قد خضعت لتطور كبير في جميع النواحي، كما ان ممارسة هذه المهنة قد فرضت على العاملين بها موجبات تختلف عن العديد من المهن، منها على سبيل المثال لا الحصر مستوى معين من التعليم والتخصص بالإضافة الى التعليم المستمر.

ولما كان تطور مهنة التمريض لم يقتصر على ما ذُكر اعلاه، بل ان ممارسة المهنة قد القت على عاتق الممرضات والممرضين اعباء ومسؤوليات جمة، فعمل التمريض يواكب الانسان من ولادته حتى آخر ايامه، فالممرضة او الممرض لا يستثني أي مرحلة من مراحل الحياة البشرية، فهو يبدأ مع حضانة المولود مروراً بالاستشفاء الصحي او النفسي او العقلي حتى يصل الى رعاية الانسان في دور العجزة او في المنازل.

ولما كان من الضروري مراعاة مسؤولية الاجير في تحديد أجره، ويعتمر عمل التمريض من المهن التي يقع على عاتقها مسؤوليات جمة مرتبطة بصحة وحياة الانسان.

ولما كانت مهنة التمريض ونتيجة تلك المسؤوليات والاعباء، تعتبر المهنة الوحيدة التي تعاني من نقص في الطاقم البشري على مستوى العالم ولا سيما لبنان، وذلك نتيجة النزف المستمر للممرضات والممرضين نتيجة هجرتهم للعمل في الخارج من ناحية، ومن ناحية أخرى يلاحظ هجرة الممرضين والممرضات من المناطق الريفية الى العاصمة مما خلق ازمة حادة في الارياف.

ولما كان من الضروري تحفيز الشباب اللبناني للإقدام على التخصص في هذه المهنة في محاولة لتعويض النقص، كما ضرورة تحفيزهم على عدم مغادرة البلاد وعلى عدم تفريغ الارياف من المتخصصين.

اتينا باقتراح القانون المرفق آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته واقراره.

بيروت في: ٢٠٢٥/٥/١٩